UNDP
هيئة الأمم المتحدة للمرأة
هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
UNFPA
صندوق الأمم المتحدة للسكان
ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان
الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

©Diamond Dogs/iStock / Getty Images Plus via Getty Images

المصفوفة القطرية 2025
الإمارات العربية المتحدة

تتبنى المصفوفة القطرية وتلتزم معايير الترميز التي تم اعتمادها في مبادرة المساواة بين الجنسين والقانون.

الإطار العام للدولة

هل صدّق البلد على اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة (اتفاقية سيداو) وهل أبدى أي تحفظات على تنفيذ بنود الاتفاقية؟

انضمت دولة الإمارات العربية المتحدة إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة عام 2004، وأبدت تحفظات على المادة 2(و) (إلغاء أو تعديل القوانين والممارسات القائمة التي تشكل تمييزاً ضد المرأة)، والمادة 9 (المساواة في الحقوق في اكتساب الجنسية أو تغييرها أو الاحتفاظ بها)، والمادة 15(2) (المساواة في الأهلية القانونية في المسائل المدنية)، والمادة 16 (القضاء على التمييز في كافة الأمور المتعلقة بالزواج والحياة الأسرية)، والمادة 29(1) (تسوية المنازعات).

هل يشير الدستور إلى المساواة بين الجنسين وعدم التمييز ضد المرأة؟

تنص المادة 25 من دستور دولة الإمارات العربية المتحدة على أن جميع الأفراد لدى القانون سواء، ولا تمييز بين مواطني الاتحاد بسبب الأصل أو الموطِن أو العقيدة الدينية أو المركز الاجتماعي. كذلك، فإن المساواة من دعامات المجتمع وفقاً للمادة 14 من الدستور.

إذا كان القانون العرفي مصدراً شرعياً للقانون بموجب الدستور، فما هي صلاحيته إذا كان ينتهك الأحكام الدستورية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين أو بعدم التمييز ضد المرأة؟

لا يتناول أي نص في الدستور مسألة العرف.

إذا كان قانون الأحوال الشخصية مصدراً قانونياً يعتدّ به بموجب الدستور، فما هي صلاحيته إذا كان ينتهك الأحكام الدستورية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين أو بعدم التمييز ضد المرأة؟

ينص الدستور على أن "الإسلام هو الدين الرسمي للاتحاد، والشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع فيه". ولم تتناول التشريعات والسوابق القضائية صلاحية قانون الأحوال الشخصية المتعارض مع الأحكام الدستورية المتعلقة بالمساواة وعدم التمييز.

هل تحدِّد القوانين المحلية بوضوح ولاية واختصاص نُظُم العدالة غير الرسمية حيثما وجدت، من حيث إنفاذها القوانين الرسمية وغير الرسمية الواجب اتساقها مع المعايير الدولية، بما في ذلك عدم التمييز؟

ما من قانون يحدِّد الولاية المنوطة بنُظُم العدالة غير الرسمية واختصاصها القضائي وموقعها تجاه الدستور في حال معارضتها لأحكامه المتصلة بحقوق الإنسان.

هل من قانون مناهض للتمييز يحظّر التمييز المباشر وغير المباشر ضد المرأة؟

في 29 آب/أغسطس 2019، صدر مرسوم بقانون اتحادي رقم 11 بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون اتحادي رقم 2 لسنة 2015 بشأن مكافحة التمييز والكراهية، ليشمل نوع الجنس باعتباره فئة قائمة بذاتها من التمييز. وقد حدَّد القانون التمييز بأنه كل تفرقة أو تقييد أو استثناء أو تفضيل بين الأفراد أو الجماعات على أساس الدين أو العقيدة أو المذهب أو الملة أو الطائفة أو العرق أو الأصل الإثني أو النوع أو الجنس.

ولم يتناول القانون التمييز غير المباشر ضد المرأة.

هل وضِعت خطة عمل أو سياسة وطنية من أجل التصدي للعنف ضد النساء والفتيات تشرف عليها آلية وطنية مكلّفة رصد التنفيذ واستعراضه؟

في عام 2019، أطلقت الدولة سياسة حماية الأسرة التي تبيّن ستة أشكال من العنف الأسري هي الإهمال، والعنف الجسدي، والعنف اللفظي، والعنف النفسي أو المعنوي، والعنف الجنسي، والعنف الاقتصادي.

هل رصدت الهيئات الحكومية تعهدات في الميزانية لتنفيذ التشريعات المناهضة للعنف ضد النساء والفتيات عبر إلزام الحكومة بتوفير ميزانية أو تخصيص الأموال بغية تنفيذ البرامج أو الأنشطة ذات الصلة؟

رصدت الهيئات الحكومية تعهدات في الميزانية لتنفيذ التشريعات ذات الصلة بالعنف ضد النساء والفتيات، فقد خُصص ما نسبته 50 في المائة من ميزانية الدعم الاجتماعي للأسرة ولمكافحة العنف ضد المرأة.

هل هناك حالياً استراتيجية أو خطة عمل وطنية تتضمن تدابير تكفل وصول الجميع على قدم المساواة إلى كافة المعلومات والخدمات والسلع المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية، وهل خُصّصت موارد الميزانية والموارد البشرية والإدارية لتنفيذها؟

بلورت الإمارات خطة وطنية للصحة الإنجابية للأمهات وحديثي الولادة للأعوام 2017-2021.

هل المعونة القانونية مكفولة في المسائل الجنائية؟

تقدم مكاتب المحاماة المساعدة القانونية المجانية في جميع أنحاء الإمارات العربية المتحدة.

هل المعونة القانونية مكفولة في المسائل المدنية/الأسرية؟

تقدم مكاتب المحاماة المساعدة القانونية المجانية في جميع أنحاء الإمارات العربية المتحدة.

هل هناك قوانين تشترط صراحةً إنتاج و/أو نشر الإحصاءات المصنّفة حسب نوع الجنس؟

لم يصدر مرسوم أو قانون بشأن إنتاج أو نشر الإحصاءات المصنفة حسب نوع الجنس. ولكن يُصنّف أفراد الأسرة حسب الجنس وفق المعايير الوطنية للبيانات الاحصائية.

الأهلية القانونية والحياة العامة

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في طلب الحصول على جواز السفر؟

تم تعديل المادة 37 من القانون الاتحادي رقم 17 لسنة 1972 بشأن الجنسية وجوازات السفر لمنح المرأة جواز سفر منفصل من دون موافقة زوجها.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في الحصول على بطاقة هوية؟

يمكن للمرأة الحصول على بطاقة الهوية الوطنية على قدم المساواة بالرجل.

هل يتعيّن على المرأة الحصول على إذن من السلطات القضائية أو الإدارية، ومن زوجها وغيره من أفراد الأسرة، قبل الشروع في الإجراءات القانونية في المسائل المدنية؟

لا تُفرض أي قيود على المرأة في رفع دعوى مدنية أو تجارية.

هل يتعيّن على المرأة الحصول على إذن من السلطات القضائية أو الإدارية، ومن زوجها وغيره من أفراد الأسرة، قبل الشروع في الإجراءات القانونية في المسائل الشخصية/الأسرية؟

ثمة بعض القيود على النساء في الشروع في الإجراءات القانونية في المسائل الشخصية/الأسرية، إذ يجب على ولي الأمر أن يبرم عقد زواج الابنة بينما يمكن للرجل أن يتزوج بدون الحاجة إلى إذن ولي الأمر الذكر.

هل لشهادة المرأة الوزن الثبوتي نفسه أمام المحكمة أسوةً بشهادة الرجل؟

يكون لشهادة المرأة في حالات معينة وفقاً للشريعة نصف وزن شهادة الرجل بالرغم من تساوي قيمة الشهادة وفقاً لقانون الإثبات.

هل يمكن للمرأة أن تبرم عقداً أسوةً بالرجل؟

المرأة الإماراتية تتمتع بكامل الأهلية في إبرام العقود التجارية وتتمتع باستقلالية مالية.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في حيازة الممتلكات واستعمالها والتصرف فيها؟

للمرأة والرجل حقوق متساوية في حيازة الممتلكات والتصرف فيها. وفي ما يتعلق بنظام الملكية الزوجية، يحتفظ كل طرف بأصوله وممتلكاته بموجب أحكام الشريعة الإسلامية.

هل يجيز القانون للمرأة تسجيل الأعمال التجارية أسوةً بالرجل؟

لا تُفرض أي قيود على المرأة في إنشاء وتأسيس الشركات أو تسجيل الأعمال التجارية في دولة الإمارات العربية المتحدة، وهي تتمتع بكامل الأهلية في إبرام العقود التجارية.

هل تتمتع النساء والرجال بحقوق متساوية في تولي المناصب العامة والسياسية وفي الوصول إليها (في السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية)؟

تتمتع النساء والرجال بحقوق متساوية في تولي المناصب العامة، ولكن ليس هناك حكم إيجابي بهذا الصدد.

هل تخصَّص للمرأة حصص (مقاعد مخصصة) في مقاعد البرلمان الوطني؟

يتعين ألا تقل نسبة تمثيل النساء عن 50 في المائة من ممثلي المجلس الوطني الاتحادي (البرلمان)، على أن يُخصص 20 مقعداً للرجال و20 مقعداً للنساء.

هل من قانون يحظّر صراحةً العنف ضد المرأة في السياسة والانتخابات؟

ما من قانون يحظّر صراحة العنف ضد المرأة في السياسة و/أو الانتخابات.

الحماية من العنف ضد النساء والفتيات في المجالين العام والخاص

هل هناك تشريع متعلق بالعنف الأسري يشمل كافة أشكال العنف البدني؟

صدر مؤخراً المرسوم بقانون اتحادي رقم 13 لسنة 2024 بشأن الحماية من العنف الأسري، الذي ألغى المرسوم بقانون اتحادي رقم 10 لسنة 2019 المتعلق بالموضوع نفسه. ويتضمن القانون الجديد تعريفاً جديداً وواسعاً وشاملاً لكافة أنواع العنف بما فيها العنف البدني، على النحو التالي: "كل فعل أو امتناع عن فعل أو قول أو التهديد بأي منهم، أو الإهمال أو الاستغلال الجنسي أو الاقتصادي الذي يرتكبه فرد أو عدد من أفراد الأسرة أو يساهم فيه ضد فرد آخر منها متجاوزاً ما له من ولاية أو وصاية أو سلطة أو مسؤولية، وينتج عنه أو يكون الهدف منه إلحاق أذى أو ضرر جسدي أو نفسي أو جنسي أو اقتصادي". بالإضافة إلى ذلك، يحدد القانون مسار الحصول على أوامر الحماية.

هل هناك تشريع متعلق بالعنف الأسري يشمل كافة أشكال العنف الجنسي؟

يغطي المرسوم بقانون اتحادي رقم 13 لسنة 2024 بشأن الحماية من العنف الأسري الذي ألغى المرسوم بقانون اتحادي رقم 10 لسنة 2019 المتعلق بالموضوع نفسه جميع أنواع العنف بما فيها العنف الجنسي. وينص على أنّ العنف الأسري هو "كل فعل أو امتناع عن فعل أو قول أو التهديد بأي منهم، أو الإهمال أو الاستغلال الجنسي أو الاقتصادي الذي يرتكبه فرد أو عدد من أفراد الأسرة أو يساهم فيه ضد فرد آخر منها متجاوزاً ما له من ولاية أو وصاية أو سلطة أو مسؤولية، وينتج عنه أو يكون الهدف منه إلحاق أذى أو ضرر جسدي أو نفسي أو جنسي أو اقتصادي".

هل هناك تشريع متعلق بالعنف الأسري يشمل كافة أشكال العنف النفسي/العاطفي؟

يشمل المرسوم بقانون اتحادي رقم 13 لسنة 2024 بشأن الحماية من العنف الأسري الذي ألغى المرسوم بقانون اتحادي رقم 10 لسنة 2019 المتعلق بالموضوع نفسه جميع أشكال العنف بما فيها العنف النفسي. وينص على أنّ العنف الأسري هو "كل فعل أو امتناع عن فعل أو قول أو التهديد بأي منهم، أو الإهمال أو الاستغلال الجنسي أو الاقتصادي الذي يرتكبه فرد أو عدد من أفراد الأسرة أو يساهم فيه ضد فرد آخر منها متجاوزاً ما له من ولاية أو وصاية أو سلطة أو مسؤولية، وينتج عنه أو يكون الهدف منه إلحاق أذى أو ضرر جسدي أو نفسي أو جنسي أو اقتصادي".

هل هناك تشريع بشأن العنف الأسري يشمل كافة أشكال العنف المالي/الاقتصادي؟

يشمل المرسوم بقانون اتحادي رقم 13 لسنة 2024 بشأن الحماية من العنف الأسري الذي ألغى المرسوم بقانون اتحادي رقم 10 لسنة 2019 المتعلق بالموضوع نفسه جميع أشكال العنف بما فيها العنف الاقتصادي. وينصّ على أنّ العنف الأسري هو "كل فعل أو امتناع عن فعل أو قول أو التهديد بأي منهم، أو الإهمال أو الاستغلال الجنسي أو الاقتصادي الذي يرتكبه فرد أو عدد من أفراد الأسرة أو يساهم فيه ضد فرد آخر منها متجاوزاً ما له من ولاية أو وصاية أو سلطة أو مسؤولية، وينتج عنه أو يكون الهدف منه إلحاق أذى أو ضرر جسدي أو نفسي أو جنسي أو اقتصادي".

هل تُتاح أوامر حماية جنائية ومدنية لضحايا العنف تتأتى عن انتهاكها عواقب قانونية (يعتبر انتهاكها جريمة)؟

بموجب القانون الجديد الصادر في عام 2024، يحق للنيابة العامة من تلقاء نفسها أو بناءً على طلب من مركز الدعم الاجتماعي الذي تلقى بلاغ العنف الأسري أو الوزارة أو السلطة المختصة، إصدار أمر الحماية. ويحق أيضاً للمحكمة المختصة من تلقاء نفسها أو بناءً على طلب من المعتدى عليه إصدار أمر الحماية أثناء النظر في دعوى جزائية إذا تبين لها وجود واقعة عنف أسري. وينصّ القانون على أوامر حمائية جنائية ومدنية جديدة مثل إلزام المعتدي بجلسات الإرشاد الاجتماعي أو النفسي بالتنسيق مع الوزارة المختصة، وإحالة المعتدى عليه وبموافقته إلى مركز إيواء. ويُعاقَب بالحبس والغرامة كل من خالف أمر الحماية الصادر، علماً أنّ القانون الجديد قد زاد الحد الأدنى للغرامة من 1,000 درهم إلى 5,000 درهم.

هل يجيز القانون الظروف المخففة في جرائم قتل الإناث؟

بموجب المرسوم بقانون اتحادي رقم 15 لسنة 2020، ألغت الإمارات العربية المتحدة أحكام قانون العقوبات التي تنص على تخفيف عقوبة مرتكبي "جرائم الشرف".

هل يجرِّم القانون تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث في حال ممارسته؟

لا يوجد حظّر مباشر لهذه الممارسة، ولكنها غير موجودة في المستشفيات والعيادات الحكومية أو الخاصة.

هل يجرِّم القانون فعل الزنا؟

لم يتناول قانون العقوبات مسألة الزنا في مادة محدَّدة، ولكن يمكن الاستناد إلى المادة الأولى منه التي تنص على أن "تسري في شأن جرائم الحدود والقصاص والدية أحكام الشريعة الإسلامية، وتحدّد الجرائم والعقوبات التعزيرية وفق أحكام هذا القانون والقوانين العقابية الأخرى".

هل تجرِّم القوانين فعل الاغتصاب على أساس عدم الرضا، بدون اشتراط إثبات استعمال القوة البدنية أو الإيلاج؟

يجرَّم الاغتصاب بناءً على عدم الرضا، وينصّ قانون العقوبات في المادة 406 منه على الحبس المؤبد لكل من ارتكب جريمة مواقعة أنثى بغير رضاها، وتكون العقوبة الإعدام إذا كانت المجني عليها لم تتجاوز الثامنة عشرة أو كان لا يعتد بإرادتها.

هل يجرِّم القانون الاغتصاب الزوجي؟

الاغتصاب الزوجي غير مجرَّم صراحة مع أن القانون الخاص بالعنف الأسري ينص في متنه على أن العنف الأسري يشمل العنف الجسدي والنفسي والاقتصادي والجنسي، ومع أنه يمكن الاستناد إلى قانون العقوبات الذي يجرِّم الاعتداء الجسدي. ووفقاً لقانون الأحوال الشخصية، تسقط نفقة الزوجة إذا منعت نفسها من الزوج بدون عذر شرعي.

هل يتضمن القانون تبرئة الجاني إذا تزوج ضحيته؟

لا توجد أحكام تبرّئ الجاني مرتكب العنف إذا تزوج ضحيته.

هل يُعرَّف التحرُّش الجنسي في أي تشريع؟

يجرِّم قانون العقوبات التحرُّش الجنسي في المادتين 358 و359 منه.

هل هناك نصّ في القانون يجرِّم العنف في الفضاء الإلكتروني ضد النساء والفتيات؟

بدأ العمل بقانون مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية، المرسوم بقانون اتحادي رقم (34) لسنة 2021 في شأن مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية في 2 كانون الثاني/يناير 2022. ليس هناك في هذا القانون أي أحكام تتناول على وجه التحديد العنف في الفضاء الإلكتروني ضد النساء والفتيات، لكن يمكن الاستئناس بأحكام المادة 359 من المرسوم بقانون رقم 4 لعام 2019 والذي عدل بعض أحكام قانون العقوبات والتي تنص على عقوبة الحبس والغرامة لكلّ من تعرّض لأنثى على وجه يخدش حياءها بالقول أو الفعل أو باستخدام تقنية المعلومات أو أي وسيلة أخرى.

هل يجرِّم القانون الاشتغال بالجنس والبغاء؟

يجرّم قانون العقوبات البغاء ويعاقَب كل من حرَّض عليه أو ارتكب علناً فعلاً فاضحاً مخلاً بالآداب.

هل هناك أحكام شاملة (عقابية وحمائية ووقائية) بشأن الاتجار بالبشر في أي قانون؟

في عام 2006، سنّت الإمارات العربية المتحدة تشريعاً لمكافحة الاتجار بالبشر يحظّر جميع أشكاله وينص على عقوبات تتراوح بين سنة والسجن المؤبد، فضلاً عن الغرامات والإبعاد عن البلد.

العمل والمنافع الاقتصادية

هل يفرض القانون عدم التمييز ضد المرأة في العمل؟

أكدّ تعديل قانون تنظيم علاقات العمل في عام 2021 على المساواة وعلى حظر التمييز على أساس الجنس "الذي من شأنه إضعاف تكافؤ الفرص أو المساس بالمساواة في الحصول على الوظيفة أو الاستمرار فيها والتمتع بحقوقها". وينصّ القانون المعدل أيضاً على ما يلي: "تسري على النساء العاملات جميع الأحكام المنظمة لتشغيل العمال من دون تمييز، مع عدم الإخلال بالحقوق المقررة للمرأة العاملة المنصوص عليها في القانون".

هل يفرض القانون المساواة في الأجر عن العمل نفسه الذي يؤديه الرجل؟

أكدّ تعديل قانون تنظيم علاقات العمل في عام 2021 صراحةً على حق المرأة بالأجر المماثل لأجر الرجل إذا كانت تزاول العمل نفسه. ومنذ عام 2019، اعُتمد قرار ينصّ على المساواة في الرواتب والأجور بين الجنسين في الجهات الحكومية.

هل يفرض القانون الأجر المتساوي في العمل ذي القيمة المتساوية؟

تنصّ المادة 4 (4) من قانون تنظيم علاقات العمل لعام 2021 على حق المرأة بالحصول على أجر مماثل لأجر الرجل إذا كانت تزاول عملاً ذا قيمة متساوية. ويَصدر قرارٌ من مجلس الوزراء، بناء على اقتراح الوزير المعني، يحدِّد الإجراءات والضوابط والمعايير اللازمة لتقييم العمل ذي القيمة المتساوية.

هل يجيز القانون للمرأة أداء الوظائف نفسها التي يؤديها الرجل؟

أزال تعديل قانون تنظيم علاقات العمل جميع القيود المفروضة على عمل النساء في أي قطاعات أو مهن كانت خاضعة لقيود في السابق. وأكدّ على حظر التمييز على أساس الجنس "الذي يكون من شأنه إضعاف تكافؤ الفرص أو المساس بالمساواة في الحصول على الوظيفة أو الاستمرار فيها والتمتع بحقوقها".

هل يجيز القانون للمرأة العمل خلال ساعات الليل أسوةً بالرجل؟

أبقى تعديل قانون تنظيم علاقات العمل في عام 2021 على إلغاء جميع القيود المفروضة على عمل المرأة ليلاً.

هل تميّز القوانين الوطنية المتعلقة بالعمل والخدمة المدنية (قوانين العمل، وقوانين التقاعد المدني، وغيرها من القوانين) بين الرجل والمرأة من حيث سن التقاعد؟

وفقاً لقانون التقاعد الجديد لسنة 2022، يمكن للمرأة التقاعد في سن مبكرة عن السن المشترطَة للرجل، حيث يمكن لها ان تستفيد من راتب تقاعدي أكبر عن طريق إتاحة الفرصة لها في زيادة قيمته.

هل تضمن القوانين الوطنية المتعلقة بالعمل والخدمة المدنية حقوقاً متساوية للرجال والنساء في منح أزواجهم معاشاتهم التقاعدية؟

يميز القانون في بعض شروط استحقاق التقاعد بين الرجل والمرأة.

هل يحظّر القانون الفصل في أثناء فترة الحمل وإجازة الأمومة؟

يحظّر القانون فصل المرأة بسبب الحمل، ويعتبر بموجبه إنهاء الخدمة على هذا الأساس تعسفياً.

هل ينصّ القانون على إجازة وضع ترقى إلى المعيار الذي حدَّدته منظمة العمل الدولية بأربعة عشر أسبوعاً؟

منذ تعديل قانون الموارد البشرية في الحكومة الاتحادية في عام 2022، تُمنَح الموظفة المعيّنة في وظيفة حكومية دائمة إجازة وضع براتب إجمالي لمدة 3 أشهر أي 90 يوماً، مع أنّ المعيار الدولي الذي حدّدته منظمة العمل الدولية هو 98 يوماً. وكذلك

الأمر بالنسبة للقطاع الخاص حيث تُمنَح المرأة العاملة إجازة أمومة لمدة 60 يوماً فقط.

هل ينصّ القانون على إجازة أبوة مدفوعة الأجر؟

منذ تعديل قانون الموارد البشرية في الحكومة الاتحادية، يُمنَح الموظف في وظيفة حكومية إجازة أبوة مدفوعة الراتب لمدة 5 أيام لرعاية طفله، أُسوةً بالإجازة الوالدية المنصوص عنها في قانون تنظيم علاقات العمل في القطاع الخاص.

هل تتيح الدولة دُور رعاية الأطفال أو تدعمها؟

وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم 19 لسنة 2006، على الوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى التي يعمل لديها أكثر من 50 موظفة إنشاء دُور حضانة في مقارها لأطفال الموظفات.

هل تتناول التشريعات التحرُّش الجنسي في مكان العمل؟

أضاف المرسوم بقانون اتحادي رقم 4 لسنة 2019 مادة جديدة إلى قانون العقوبات تحظّر التحرُّش الجنسي. وتنص المادة 14 من المرسوم الصادر بقانون اتحادي رقم 33 لسنة 2021 بشأن تنظيم علاقات العمل على أنه يحظّر التحرُّش الجنسي أو التنمر أو ممارسة أي عنف لفظي أو جسدي أو نفسي على العامل من قِبل صاحب العمل أو رؤسائه في العمل أو زملائه أو العاملين معه.

هل هناك أحكام تجيز الدعاوى/سُبُل الانتصاف المدنية فيما يتعلق بالتحرُّش الجنسي في مكان العمل؟

جُرِّم التحرُّش الجنسي، ولكن ليس هناك نص يعالج سُبُل الانتصاف المدنية.

هل يؤمِّن قانون العمل الحماية للعمال المنزليين؟

اعتمدت الدولة القانون الاتحادي رقم 10 لسنة 2017 بشأن عمال الخدمة المساعدة الذي يضمن حماية إضافية للعمال المنزليين. ويسهب القانون في تحديد دَور مكاتب استقدام وتشغيل العمال، وينص في متنه على أحكام بشأن عدم التمييز.

هل هناك هيئة رسمية يمكنها تلقي الشكاوى المتعلقة بالتمييز ضد المرأة في العمل؟

تتلقى دائرة العمل في وزارة الموارد البشرية والتوطين أي شكوى متعلقة بالتمييز ضد المرأة، وتقوم بالنظر فيها بالسرعة المطلوبة للتوصل الى حل ودي أو إحالة الطرفين إلى القضاء المختص.

المسائل الأسرية (الأحوال الشخصية)

هل سن الثامنة عشرة هي الحد الأدنى للزواج، بدون استثناءات قانونية، بالنسبة إلى النساء والرجال؟

بموجب المادة 19 من القانون رقم 41 لعام 2024 تكتمل أهلية الزواج بالعقل، وبلوغ الشخص (18) ثمانية عشر سنة ميلادية. ويُحظر توثيق عقد الزواج لمن لم يبلغ (18) ثمانية عشر سنة ميلادية ذكراً كان أو أنثى، إلا بإذن من المحكمة وبعد التحقق من وجود مصلحة في هذا الزواج، وأن يكون مستوفياً للضوابط والإجراءات الخاصة بتزويج من هم أقل من سن (18) ثمانية عشر سنة ميلادية التي يصدر بتحديدها قرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح من وزير العدل.

هل الزواج دون السن القانونية باطل أو قابل للإبطال؟

لا ينص القانون رقم 41 لسنة 2024 على أحكام تفيد بإبطال عقد الزواج بسبب السن. وبموجب المادة (18) منه، فإن الأركان اللازمة لعقد الزواج هي: الإيجاب والقبول من الزوجين؛ ووجود ولي إذا كانت الزوجة مسلمة، ويُستثنى من ذلك الزوجة المسلمة غير المواطنة إذا كان قانون جنسيتها لا يوجب أن يكون لها وليٌ في الزواج. وبموجب المادة (19)، كل من يتزوج زواجاً صحيحاً يكتسب أهلية التقاضي والتوكيل في كل ما له علاقة بالزواج وآثاره إذا كان عاقلاً ولو لم يبلغ سن الرشد.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في الزواج (أي الموافقة) والشروع في الطلاق؟

يمكن للرجال تطليق زوجاتهم من جانب واحد، بينما يجب على المرأة التقدم بطلب للحصول على أمر من المحكمة للحصول على الطلاق.

عرفت المادة (53) من القانون رقم 41 لعام 2024 الطلاق بأنه حل ميثاق عقد الزواج بإرادة الزوج.

أما الخلع بموجب المادة (65)، فهو فراق بين الزوجين بطلب الزوجة وموافقة الزوج على العوض الذي تبذله الزوجة أو غيرها، ويقع بالخلع طلقة بائنة بينونة صغرى.

هل يحظّر القانون تعدُّد الزوجات؟

لا يحظر قانون الأحوال الشخصية للمسلمين تعدد الزوجات. أما بالنسبة للزواج المدني لغير المسلمين والمقيمين في الإمارات العربية المتحدة، فقد نصّت اللائحة التنفيذية لقانون الأحوال الشخصية المدني لعام 2022 على عدم وجود علاقة زوجية قائمة للزوجة وكذلك للزوج في حال لم تكن التشريعات تجيز تعدد الزوجات كشرط من شروط عقد الزواج المدني.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في الولاية القانونية على الأطفال في أثناء الزواج وبعده؟

نظم الفصل التاسع من القانون رقم 41 لسنة 2024 الوصاية والولاية والقوامة. وبموجب المادة (128)، تنقسم الولاية على القاصر إلى ولاية على النفس، ويقصد بها الإشراف العام على شخص القاصر بما لا يتعارض مع سلطة الحاضن في إدارة شؤون المحضون؛ وولاية على المال، ويقصد بها العناية بكل ما له علاقة بمال القاصر. ويجوز اجتماع الولايتين في شخص واحد. وبموجب المادة 129، تُمنَح الولاية على مال القاصر للأب وحده ثم لوصيه إن وجد ثم للجد الصحيح ثم للمحكمة.

هل يَمنح القانون النساء والرجال حقوقاً متساوية في حضانة أطفالهم؟

بموجب المادة (114) من القانون رقم 41 لسنة 2024، الحضانة حق للطفل وهي على الوالدين ما دامت الزوجية قائمة بينهما. وإن افترق الوالدان، تكون الحضانة للأم ثم للأشخاص الأحق بها وفقاً للترتيب الآتي: الأب، ثم أم الأم، ثم أم الأب، ثم تُقرر المحكمة ما ترى فيه مصلحة المحضون. ويجوز للمحكمة أن تُقرر خلاف هذا الترتيب، بناءً على مصلحة المحضون.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في اختيار مكان الإقامة؟

يُلزم القانون الزوج بالإنفاق على زوجته خلال الزواج. وبموجب المادة (103) من القانون رقم 41 لسنة 2024، يسقط حق الزوجة في النفقة إذا منعت نفسها من الزوج، أو امتنعت عن الانتقال إلى بيت الزوجية أو المبيت فيه أو السفر مع الزوج، من دون عذر مشروع.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في اختيار المهنة؟

تتمتع النساء بحقوق متساوية في اختيار المهنة.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في حيازة الملكية الزوجية واستعمالها والتصرف فيها، بما في ذلك بعد الطلاق؟

يحتفظ كل طرف بأصوله وممتلكاته بموجب أحكام الشريعة الإسلامية.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في الميراث، حيثما ينصّ القانون على تلك الحقوق؟

يعالج قانون الأحوال الشخصية مسألة الميراث ويتبع مبادئ الشريعة الإسلامية.

أما بالنسبة لغير المسلمين والمقيمين في الإمارات العربية المتحدة والخاضعين لقانون الأحوال الشخصية المدني الجديد، فقد كرّس القانون المساواة في الميراث بين المرأة والرجل.

هل هناك محاكم مدنية متخصّصة أو إجراءات قضائية مدنية في مسائل قانون الأسرة تكفل المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة؟

بالنسبة للزواج المعقود وفقاً لقانون الأحوال الشخصية للمسلمين، تنظر محاكم الأسرة بدلاً من محكمة الأحوال الشخصية في هذه القضايا.

ومن ناحية أخرى، يختص قاضي التوثيقات وهو محكمة مدنية متخصّصة، بالنظر في قضايا الأحوال الشخصية المدنية لغير المسلمين والمقيمين في الإمارات العربية المتحدة ويكفل المساواة في الحقوق بين المرأة والرجل.

هل للمرأة حقوق مساوية لحقوق الرجل في منح جنسيتها لأولادها؟

بموجب قانون الجنسية، يكتسب الأطفال تلقائياً جنسية ولي أمرهم الذكر. ويمكن للأم الإماراتية التقدم بطلب للحصول على الجنسية لطفلها شرط أن يكون قد عاش في دولة الإمارات العربية المتحدة لمدة ست سنوات.

هل للمرأة حقوق مساوية لحقوق الرجل في منح جنسيتها لزوجها الأجنبي؟

لا تستطيع المرأة أن تنقل الجنسية الإماراتية إلى زوجها الأجنبي.

الصحة والحقوق الجنسية والانجابية

هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات على الرعاية الصحية للأمهات، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث؟

اعتمدت الدولة القانون الاتحادي رقم 13 لسنة 2020 بشأن الصحة العامة وتناولت المادة 10 منه مسألة صحة الأسرة بدون النص على أي قيود في حصول الأمهات على الرعاية الصحية.

هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات المراهقات على خدمات منع الحمل، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث؟

حبوب منع الحمل متاحة على نطاق واسع بدون وصفة طبية.

هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات المراهقات على خدمات منع الحمل الطارئة، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث؟

لا تحظّر حبوب منع الحمل الطارئة أو التداركية قانوناً. فضلاً عن ذلك، فإن المادة 15 من المرسوم بقانون اتحادي رقم 4 لسنة 2016 بشأن المسؤولة الطبية تسمح بالقيام بالأعمال والتدخلات التي تنظم التناسل. كذلك، فإن المادة 10 من القانون الاتحادي رقم 13 لسنة 2020 تضمن لأفراد الأسرة تلقي الخدمات المتعلقة بصحة الأسرة، منها خدمات الصحة الإنجابية والتوعية بها.

هل الإجهاض المقصود قانونيٌ على الأقل عندما تكون حياة المرأة الحامل أو صحتها معرَّضة للخطر وفي حالات الاغتصاب أو سفاح المحارم أو وجود تشوهات جنينية، وهل أُلغي تجريم الإجهاض في أي حالة بالنسبة إلى المرأة الحامل ومقدمي الرعاية الصحية الذين يجرونه (عندما تُعطى الموافقة التامة)؟

في عام 2024، أصدرت وزارة الصحة القرار رقم 44 الذي يسمح بالإجهاض في حالات جديدة، هي: "(أ) إذا كان الحمل نتيجة مواقعة أنثى كرهاً أو بغير رضاها أو بإرادة لا يعتدّ بها؛ (ب) إذا كان المتسبب في الحمل من أصول المرأة أو من محارمها؛ (ج) بناءً على طلب الزوجين وبعد موافقة اللجنة"، على أن يتمّ إثبات الحالتين الأولى والثانية بموجب تقرير رسمي صادر عن النيابة العامة المختصّة في الإمارات العربية المتحدة.

بغض النظر عن الوضع القانوني للإجهاض، هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات على الرعاية ما بعد الإجهاض، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث؟

اعتمد مجلس الوزراء القرار رقم 44 لسنة 2024 في شأن تحديد حالات الإجهاض المسموح بها. وتتمثل هذه الحالات في ما يلي: إذا كان الحمل نتيجة مواقعة أنثى كرهاً أو بغير رضاها أو بإرادة لا يُعتدّ بها؛ وإذا كان المتسبب في الحمل من أصول المرأة أو من محارمها؛ وبناءً على طلب الزوجين وبعد موافقة اللجنة. ويتم إثبات الحالتين الأولى والثانية بموجب تقرير رسمي صادر عن النيابة العامة المختصّة في الدولة.

هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) أو سياسات وطنية تُلزم بإدراج التثقيف الشامل في مجال الصحة الجنسية في المناهج الدراسية الوطنية؟

التثقيف في مجال الصحة الجنسية ليس إلزامياً بموجب قوانين الدولة.

هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات على الفحص والمشورة الطوعيين فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث؟

يتمتع جميع المواطنين وغير المواطنين المعسّرين بالحق في إجراء اختبار فيروس نقص المناعة البشرية مجاناً. كذلك، يتوفر العلاج والرعاية المجانيين لكافة المواطنين.